الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢٩
المعقودة يوم الاثنين
١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

الرئيس : السيد سيسي (السنغال)

المحتويات

البند ١٠١ من جدول الأعمال : تعزيز وحماية حقوق الأطفال (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.3/49/SR.29
25 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

94-82230

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥

البند ١٠١ من جدول الأعمال: تعزيز وحماية حقوق الأطفال (تابع) (A/49/411، و A/49/448 و A/49/478، و A/49/532، و A/49/643؛ و A/C.3/49/6، و A/C.3/49/14)

١ - السيد الفس (البرازيل): ذكّر بأن المجتمع الدولي، باعتماده اتفاقية حقوق الطفل، قد أرسى القواعد الخاصة بنظام حماية وتعزيز حقوق واحدة من أضعف فئات المجتمع. وقال إن روح وأهمية هذا الصك الدولي، الذي حظي بأوسع قبول في ميدان حقوق الإنسان، لأن ١٦٦ دولة وقعت عليه، قد أعاد تأكيدهما الإعلان وبرنامج العمل اللذان اعتمدا في فيينا عام ١٩٩٣؛ وكما أن اعتماد الاتفاقية ومبادئها الأساسية (مصلحة الطفل، وعدم التمييز، والحق في الحياة، والحق في المشاركة قد أحدث تعبئة دولية لا سابق لها لمصلحة هذه الأخلاقية الجديدة المرتبطة بالطفولة. وأضاف أن هذه الإدارة قد عبرت عن نفسها على المستوى السياسي عندما قام رؤساء الدول والحكومات في عام ١٩٩٠ خلال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، بالالتزام، في الإعلان العالمي المتعلق ببقاء الطفل وحمايته ونمائه وفي برنامج العمل ذي الصلة، بوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ على المستوى الوطني. وأضاف أن حماية الأطفال أصبحت، لذلك، أولوية قانونية وسياسية.

٢ - وأوضح أن الاتفاقية تتمركز في وسط مجموعة من الأجهزة والآليات التي تساهم بفعالية في تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها، داخل الأمم المتحدة وخارجها على السواء. وتابع يقول إن الأمر يتعلق، بصورة خاصة، بلجنة حقوق الإنسان، وفريق العمل المعني بالأشكال المعاصرة للرق، والمقرر الخاص المعني بمسائل بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، بالإضافة إلى لجنة حقوق الطفل؛ وتكمل هذه الشبكة مبادرات جديدة، مثل التعيين الذي تم مؤخرا لخبيرة، هي السيدة غراسا ماشيل، لدراسة تأثير النزاعات المسلحة على الأطفال، والتفاوض بشأن اتفاقية لاهاي لحماية الطفل، والتعاون في مجال اعتمادها دوليا، وأخيرا أفرقة العمل المفتوحة العضوية التي شكلت مؤخرا من أجل صياغة مشروعي بروتوكولين يستهدفان توسيع نطاق اتفاقية عام ١٩٨٩.

٣ - واستطرد يقول إنه، برغم كل هذه الجهود التي تبذل، لا يزال الأطفال هدفا لجميع أشكال العنف في العالم أجمع. فهم أول من يقع ضحية الجوع والفقر، والنزاعات والحروب، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، هذا إذا لم يكونوا، في المجتمعات الأكثر تقدما، هدفا لممارسات تثير الإشمئزاز بأقصى درجاته.

٤ - وأعلن أن البرازيل، التي هي طرف في اتفاقية حقوق الطفل والتي شاركت بنشاط في صياغة الصكوك الدولية الملائمة وساندت، بدون أي تحفظ، إنشاء الأجهزة والآليات المختصة، تؤكد مجددا تعلقها بالاحترام التام لحقوق الطفل. وقال إن الحكومة البرازيلية تسعى جاهدة إلى تحديد الإطار القانوني الضروري ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة، وذلك ضمن سياق يتسم بالصعوبة بسبب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية؛ وقد أوضح هذا البلد، بتوسع، التدابير والمبادرات الإبتكارية التي اتخذها بغية تحسين حالة الأطفال فيه.

(السيد ألفس، البرازيل)

٥ - واستشهد على ذلك بأن المجتمع البرازيلي يخوض كفاحا مريرا ضد الجوع. وذكر أن الحكومة توزع حصصا غذائية على الأطفال السيئي التغذية في شمال شرقي البلد، وكذلك الحليب وزيت الصويا من أجل الرضع والحوامل في البلد بكامله. وأعلن أن ستة ملايين طفل وأم يستفيدون حاليا من هذا البرنامج. وأفاد إن الحملة الواسعة النطاق لمكافحة الجوع، التي شنها عام ١٩٩٣ عالم الاجتماع البرازيلي هربرت دي سوزا، بمساعدة الحكومة، لقيت ترحيبا لا سابق له تجسد في تشكيل ٣٤٦ ٣ لجنة شعبية غايتها المساعدة على تقديم الموارد الغذائية لأكثر الأشخاص حرمانا في ولايات الاتحاد السبع والعشرين.

٦ - وأضاف إن الوفد البرازيلي على قناعة بأن الجهود التي يبذلها بلده سوف تؤتي ثمارها قريبا، ويأمل أن يصبح ممكنا، بفعل المشاركة الشعبية واحترام الديمقراطية، تحسين حياة الأطفال الذين يعيشون في ظروف شديدة الصعوبة. وأعلن أن هذا الوفد مستعد لتأييد جميع المبادرات الدولية التي ترمي إلى حماية الأطفال في العالم أجمع. وذكر أن الأجهزة البرازيلية، الرسمية وغير الحكومية تتعاون من أجل تنفيذ هذه المهمة على المستوى الوطني.

٧ - واستطرد قائلا إن البرازيل تصر، بوصفها بلدا ديمقراطيا، على توزيع خيرات نموها على مجموع السكان، ولا سيما أطفالها، الذين يقارب عددهم ٦٠ مليونا ويشكلون مستقبل الأمة؛ وهي تريد منحهم فرصة الحصول على جميع الحقوق، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتابع قائلا إن البرازيل تنوي، بفضل تمتعها بنظام ديمقراطي حقيقي، وبفضل النمو ووجود عدالة تشمل الجميع، أن تحطم حلقة الفقر المغلقة التي تضر بالأطفال البرازيليين. ومضى يقول إن الحكومة والمجتمع هما أول من يتملكه الذهول من أعمال العنف المرتكبة ضد الأطفال والمراهقين في البرازيل، وأن ما يثير اشمئزازهما هو رؤيتهم يُستخدمون لما يسمى الآن بـ "السياحة الخلاعية"؛ كما أنها أول من يقف في وجه عمليات التبني غير القانونية التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال الذين، يكون مصيرهم، في كثير من الأحيان، مشينا للغاية.

٨ - وتابع قائلا إن البرازيل تبذل ما في وسعها من أجل وضع حد لهذه الحالة، وتعتمد على المجتمع الدولي من أجل مساعدتها على تجاوز هذه العقبات، وإن وفد بلاده يرى من الضروري في هذا الصدد، تشكيل وتطوير نظام الأمم المتحدة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان بطريقة أكثر توازنا وأكثر انسجاما، ومتابعة وترويج احترام هذه الحقوق، ولا سيما منها حقوق الأطفال، على قدم المساواة. وأنهى كلمته قائلا إن وفده يرتقب أن يجري، لتحقيق هذا الغرض، تكثيف جذري للتعاون الدولي الذي تمس الحاجة إليه.

٩ - السيدة روبنشتاين (اسرائيل): أشارت إلى أن نزعة الإنسان إلى حماية أطفاله هي غريزة طبيعية تشكل صلة وصل مشتركة بين البشرية جمعاء؛ غير أنه، في حالة عجز الدول والوالدين عن حماية هؤلاء الذين لا يمكن أن يحموا أنفسهم، يجب على المجتمع الدولي أن يكون جاهزا للحلول محلهم. وأضافت أن ممثلي رواندا والبوسنة يظهران، مرة أخرى، أن الأطفال يمكن أن يصبحوا أضعف الضحايا في مواجهة أهوال الحرب. وزادت على ذلك قولها أن أوقات الأزمات تظهر مدى أهمية الاستعجال في اعتماد تدابير تكفل حماية حقوق الأطفال باستمرار.

١٠ - وأشارت إلى أن الحقوق الرئيسية للأطفال مبينة منذ عام ١٩٥٩ في إعلان حقوق الطفل، وخصت بالذكر الحق في العاطفة والتفهم؛ وفي الحصول على تغذية وعلاج طبي لائقين؛ والتعليم المجاني؛ والترفيه؛ وفي اسم وجنسية؛ وعناية خاصة للمعوقين؛ وإعانات ذات أولوية في حالات الكوارث؛ والحق في تعلم كيفية التحول إلى عضو نافع للمجتمع وفي تنمية الكفاءات الشخصية؛ والتربي في جو من السلم والإخاء العالمي؛ والإفادة من هذه الحقوق، بصرف النظر عن اعتبارات العرق، واللون، والجنس، والدين والجنسية والمنشأ الاجتماعي. واضافت أن الحرب والفقر والتخلف حالت، للأسف، دون إحقاق هذه الحقوق على النطاق العالمي. وبسبب ذلك، ينبغي مضاعفة الجهود بغية إزالة العقبات من طريق ممارستها. وذكرت أن الوفد الاسرائيلي يحيي، في هذا الصدد، منظمة اليونيسيف لما تقوم به من أعمال في العالم أجمع.

١١ - وذكرت أن الجهود الدولية مهمة في أوقات الأزمات وفي فترات الاستقرار على السواء؛ إلا أنه يعود خصوصا لكل دولة من الدول أن تحسن الحالة على المستوى الوطني؛ فيجب إذن تشجيع بذل الجهود على هذا المستوى. وأعلنت أن اسرائيل تلاحظ بارتياح التقدم المحرز في مجال تحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وتشدد على أهمية دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأهداف الوطنية.

١٢ - وتابعت قائلة إن الوفد الإسرائيلي يرى أن المجتمعات يجب ألا تعتبر حماية أطفالها أمرا مكتسبا، إذ أن استغلال الأطفال وأعمال العنف التي يقعون ضحية لها غالبا ما يرتكبها أفراد ينتمون إلى محيطهم المباشر.

١٣ - ومضت تقول إن التشريعات الاسرائيلية تحمي الأطفال أيا كانت أعمارهم؛ فثمة نصوص، مثل قانون عام ١٩٥٣ الخاص بعمل الأحداث، وقانون عام ١٩٦٢ المتعلق بالكفاءة القانونية والوصاية، وقانون عام ١٩٦٦ الخاص بحماية الأشخاص المعالين، وقانون عام ١٩٨٨ المتعلق بتعليم المواضيع الخاصة، تكفل حقوق الأطفال في مجال الأسرة، والتعليم، والعمل، والصحة والحماية الاجتماعية. وذكرت أن اسرائيل هي، علاوة على ذلك، طرف في اتفاقية حقوق الطفل.

(السيدة روبنشتاين، اسرائيل)

١٤ - وزادت تقول إن الحكومة الإسرائيلية لا تدخر مواردها ولا جهودها من أجل الاستجابة لشتى حاجات الأطفال؛ وهي قد أنشأت، لتحقيق هذه الغاية، أنواعا مختلفة من الخدمات: مراكز استقبال للشابات اللواتي يعانين الضيق، وبرامج للوقاية من الإدمان على الكحول والمخدرات، وتثقيف الأطفال الصغار وأسرهم، وبرامج لفترة ما بعد المدرسة تستهدف تنمية الشخصية، وبناء مستشفى جديد للأطفال، وبرامج تعليمية مختلفة.

١٥ - ونوهت بأن التعليم الإسرائيلي يستهدف تكوين أفراد مستقلين ذوي فكر مستقل؛ كما أنه يسعى إلى إعطاء الأطفال وسائل لاستكشاف العالم دون أن يكونوا أسرى لتصورات الماضي، بحيث يتمكنون من المساهمة بنشاط في تحسين ظروف حياتهم ومجتمعهم.

١٦ - وقالت إن في اسرائيل أجهزة مختلفة تلعب دورا مهما في حماية حقوق الأطفال. فعلى سبيل المثال، إنشاء مجلس الطفولة الوطني، عام ١٩٨٦، منصب "أمين مظالم" للأطفال والمراهقين، يمكنه تلقي الشكاوى وتقديم المشورة بشأن مسائل متعلقة بالأطفال.

١٧ - وأعلنت أن اسرائيل تعلق أهمية كبيرة على التعاون الدولي من أجل تعزيز حقوق الأطفال، وأن مركز غولدا مائير للتدريب الدولي، الموجود في جبل الكرمل، يتشاطر الخبرة التي كسبتها اسرائيل في ميدان تعليم الأطفال الصغار مع آلاف المتدربين الوافدين في البلاد النامية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. وأعربت عن تمنيات اسرائيل أن يستفيد جميع المهتمين، وضمنهم جيرانها العرب، من خبرتها في مجال التعليم وصحة الأطفال.

١٨ - وأنهت كلمتها قائلة إن التغيرات التاريخية التي طرأت في الشرق الأوسط خلال العام المنصرم تجعل الوفد الإسرائيلي يأمل في إقامة سلم دائم في المنطقة، كي يظل الأطفال مضطرين إلى النوم في الملاجئ اتقاء للقصف، وإلى تحمل نزاعات أهليهم مجازفين بحياتهم.

١٩ - السيد فيلشيز (نيكاراغوا): تكلم أيضا باسم بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس، فهنأ المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، المعني بمسائل بيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في انتاج المواد الإباحية، على تقريره الممتاز (A/49/478)، وعلى التوصيات الملموسة التي ترد فيه بشأن وسائل تعزيز التعاون والتنسيق الفعالين، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وكذلك على حشد دعم عام وخاص لصالح حماية الطفولة. وأعرب عن سروره للدراسة المعمقة التي تتناول أثر النزاعات المسلحة على الأطفال والتي سينجزها الخبير الذي يعينه الأمين العام.

(السيد فيلشيز، نيكاراغوا)

٢٠ - وأعرب عن سرور بلدان أمريكا الوسطى بتسجيل مسألة تعزيز حقوق الطفل وحمايتها في جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، وذكر أن هذه المسألة تتصل مباشرة بجميع المواضيع الاجتماعية والانسانية والاقتصادية المعروضة على اللجنة الثالثة. وقال إن من المهم الاستثمار في الطفولة، لكي لا يكون التقدم والسلم والتهيئة للغد في خطر، إذ أن أطفال اليوم هم الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية التنمية في المستقبل. وأعلن أن هذا هو ما حدا برؤساء بلدان أمريكا الوسطى إلى أن يسعوا جاهدين في السنوات الأخيرة، عن طريق اللجنة الإقليمية المعنية بالمسائل الاجتماعية، إلى تحسين الحالة المعيشية لأطفال أمريكا الوسطى. ونوه بأن إعلان تيغو سيغالبا بشأن السلم والتنمية في أمريكا الوسطى، الذي اعتمدوه في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، يعيد تأكيد عزمهم الثابت على احترام التعهدات التي اتخذت خلال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وعلى تكييف تشريعاتهم المتصلة باتفاقية حقوق الطفل مع منظور التنمية المستدامة.

٢١ - وأعرب عن قلق بلدان أمريكا الوسطى العميق من التصاعد المخيف للنزاعات المسلحة في العالم أجمع، ومما يواكبها من انتهاكات للحقوق الأساسية للنساء والأطفال الذين يقعون ضحايا لها، لا سيما في البوسنة والهرسك وفي رواندا. وقال إن على المجتمع الدولي أن يواجه مسؤولياته بغية تجنب تكرار هذا النوع من النزاعات، وأن يوحد كلمته من أجل المساعدة على الشفاء الجسدي والنفسي للأطفال الذين يعانون من الحرب وسائر أشكال العنف التي منها الكفاح المسلح، وعدم التسامح، والعنصرية وكره الأجانب.

٢٢ - وتابع قائلا إن من المناسب استذكار الرسالة التي وجهها المدير العام لليونيسيف قبل بضعة أيام، طالبا فيها بذل جهود متضافرة لتدعيم المجموعات التي تعمل لصالح الأطفال، والقضاء على جميع أشكال سوء المعاملة التي يتعرضون لها. وأضاف أن بلدان أمريكا الوسطى تساند، بصورة خاصة، دعوته إلى الإزالة التامة للألغام البرية، مع الإصرار، في هذا الشأن، على مسؤولية البلدان المصدرة لهذه الألغام التي تشوه العديد من الأطفال في بلدان نامية تفتقر إلى الوسائل التي من شأنها تزوديهم بالعناية اللازمة. ومضى يقول إن بلدان أمريكا الوسطى تقترح بالتالي، وبدون أن يعني ذلك بتاتا الموافقة على صناعة الألغام الأرضية وبيعها، أن تقوم البلدان التي تصدرها بإنشاء صندوق دولي تديره منظمة اليونيسيف، من أجل تمويل تزويد الأطفال الذين يقعون ضحايا لها بأجهزة التبديل والعناية الطبية.

٢٣ - وتكلم عن مشكلة أطفال الشوارع، المحرومين من التعليم والصحة والسكن وضحايا الفقر والجريمة والبغاء والإدمان على المخدرات، فقال إنه ينبغي الترحيب بوضع اليونيسيف برامج مخصصة لتقديم مساعدات مادية لهؤلاء الأطفال، ولا سيما في نطاق أسرهم، ومطاعم المدارس، والمدارس، بالإضافة إلى الدعم النفسي الذي يؤمن لهم تعلم سلوك جديد وقيم جديدة. واعتبر أنه يمكن للمبادرة الفردية، كذلك، أن تؤدي دورا هاما في هذا المجال، وإنه يجب أن ترافق هذه الحلول المؤقتة إجراءات ترمي إلى القضاء على الجذور العميقة للمشكلة والفقر والتخلف. وذكر إن هذا الأمر دفع ببلدان أمريكا الوسطى إلى أن تشكل، مؤخرا، حلفا يعمل لصالح التنمية المستدامة، وأن المجتمع الدولي ينبغي أن يدعم هذا الحلف على أعلى المستويات.

(السيد فيلشيز، نيكاراغوا)

٢٤ - وأعرب عن مساندة بلدان أمريكا الوسطى لتنفيذ برنامج العمل لمكافحة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في انتاج المواد الإباحية، وعن ترحيبها بصفته آلية مناسبة لتعزيز جهود المجتمع الدولي، ولأن يأخذ بعين الاعتبار الشواغل التي أعرب عنها المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بمسائل بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في انتاج المواد الإباحية، وذلك حيال تزايد هذا النوع من الأنشطة على المستوى الدولي. وقال إن بلدان أمريكا الوسطى قلقة لتفاقم الاتجار بالأطفال عامة، الذي يقع في إطار الإجرام عبر الوطني، المنظم، ويجب، بالتالي، أن يردعه القانون بشدة. وأعلن أنها تعتبر اعتماد الاتفاقية المبرمة فيما بين البلدان الأمريكية بشأن الاتجار الدولي بالقاصرين. الذي تم مؤخرا، خطوة هامة إلى الأمام.

٢٥ - ورأى أنه يجب، لمكافحة جميع هذه المشاكل بفعالية، رفع مستوى التعاون بين لجنة حقوق الطفل، والمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بمسائل بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في انتاج المواد الإباحية، وفريق العمل المعني بالأشكال المعاصرة للرق، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بهدف بحث فعالية البرامج وقابلية تطبيق البدائل الموجودة. وأضاف أنه يجب أن يتم، على الصعيدين الوطني والإقليمي، تحسين التعاون والتنسيق بين مركز حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة والحكومات من أجل وضع البرامج وتعزيز القوانين الوطنية.

٢٦ - ورحب بنفاذ اتفاقية حقوق الطفل، التي صدقتها بلدان أمريكا الوسطى جميعها، وقال إن هذه البلدان تعتبر من الأهمية بمكان أن تنضم جميع البلدان وتساند بروتوكولاتها الاختيارية، وأن يدعم المجتمع الدولي ذلك باستمرار. وأضاف أن تلك البلدان تعترف بأنه لا يزال عليها أن تفعل الكثير على المستوى الوطني من أجل كفالة جميع الحقوق المجسدة في الاتفاقية والبروتوكولات، وذلك في النصوص كما في الوقائع، لكنها تلتزم بإعطاء الأولوية لتنفيذ أحكامها عمليا. ونوه أن هذه البلدان تدرك مسؤولياتها وتعقيدات المهمة التي تنتظرها، وتعتمد على المجتمع الدولي من أجل دعم وإكمال الجهود التي تبذلها بغية التوصل إلى حلـــول دائمـــة. وقال إن هـذه البلـدان تذكّر في الختام، بمدى أهمية تعزيز دور الأسرة، بوصفها وحدة المجتمع الأساسية، في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، وهو عامل يجب أخذه بعين الاعتبار في الأنشطة ذات الصلة بالسنة الدولية للأسرة.

٢٧ - السيد سالاندر (السويد): تحدث باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة. فأشار إلى أن الأطفال هم الذين يقاسون أخطر انتهاكات حقوق الإنسان. وقال إن ما يُشهد باستمرار من عمليات التخلي عن الأطفال، والإعدام بلا محاكمة، والتعذيب، بالإضافة إلى استغلال الأطفال لتحقيق غايات جنسية وتجارية، يُلزم بالتذكير بضرورة تحسين حالتهم في العالم أجمع.

(السيد سالاندر، السويد)

٢٨ - وقال إن ضعف الأطفال يكون على أشده في أوقات النزاعات المسلحة؛ فحصيلة عمليات القتل، والاغتصاب، والتشويه، والإضرار الجسدي والنفسي، هي، في الأجلين القصير والطويل، مرعبة ومعيبة. وأضاف أن من الضرورة القصوى إيجاد وسائل فعالة لحماية الأطفال في ظروف النزاعات. وذكر أن الوفد السويدي يشعر بارتياح، في هذا الصدد، لتعيين خبير مكلف بدراسة المسألة، ويرحب بالتقرير المرحلي للأمين العام بشأن أثر النزاع المسلح على الأطفال (A/49/643).

٢٩ - وتابع كلمته قائلا إن الوفد السويدي يرى أن من الضروري عدم ترك الأطفال ينخرطون في النزاعات المسلحة، وأن تجنيد آلاف الأطفال دون سن الخامسة عشرة في صفوف القوات والمجموعات المسلحة، ومشاركتهم في النزاعات في مناطق مختلفة من العالم، يُظهر بصورة مخيفة أنه لا يجري احترام قواعد القانون الدولي النافذة. وذكر أن بلدان الشمال الأوروبي تطالب منذ زمن طويل برفع العمر الأدنى للمشاركة في الأعمال الحربية من ١٥ إلى ١٨ عاما. وأبدى، في هذا الصدد، سرورها للقرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٩٤ بشأن تشكيل فريق عمل معني بوضع بروتوكول اختياري ملحق باتفاقية حقوق الطفل. وأعرب أيضا عن موافقتها التامة على وضع هذا البروتوكول، ونوه بعزمها على المشاركة بنشاط في أنشطة فريق العمل الذي بدأ بعقد اجتماعاته في جنيف يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٣٠ - ومضى يقول إن الوفد السويدي يرى أن استغلال الأطفال جنسيا مثير للنقمة، وإنه يجب إدانتها إدانة قاطعة والعمل على وقفها؛ كما وإن الوحشية واللامبالاة اللتين تؤديان إلى بغاء لأطفال واستخدامهم لانتاج المواد الإباحية تنتهكان المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. وذكر أن هذا الانتهاك، على غرار بيع الأطفال واستغلال عملهم، ينم عن نقص كريه في احترام كرامة الطفل الأساسية.

٣١ - وذكر حالة أطفال الشوارع، الشديدي الضعف في وجه الاستغلال، فقال إنهم ليسوا، فقط، محرومين من الحد الأدنى الذي يطمح إليه كل طفل (الأسرة، المأوى، التعليم، الصحة) ولكنهم بالإضافة إلى ذلك، معرضون لأعمال القتل المتعمد والعنف التي تتهدد الحق الأساسي بين الحقوق كلها: الحق في الحياة.

٣٢ - واستطرد قائلا إن هذا الأمر جعل بلدان الشمال الأوروبي ترحب، بسرور، بتوصيات المقرر الخاص المعني بمسائل بيع الأطفال، وأن من شأن هذه التوصيات، لو نفذتها الحكومات، أن تخفف من معاناة الأطفال المستغلين. وأعلن أن المؤتمر العالمي الأول المعني بالاستغلال التجاري والجنسي للأطفال، الذي سيعقد في السويد في شهر آب/أغسطس عام ١٩٩٦، يشهد بمشاعر القلق الحاد التي يثيرها مصير هؤلاء الأطفال لدى البلدان المذكورة.

(السيد سالاندر، السويد)

٣٣ - وأضاف أن الوفد السويدي يصر على مبدأ تطبيق حقوق الإنسان بلا أي تمييز واعتبر ان الفتاة، التي هي الآن ضحية النزاعات المسلحة، والتي تستغل جنسيا واقتصاديا، تتعرض، فوق ذلك، لاعتداءات سلامتها الجسدية. وقال إنه يجب على جميع الدول وضع حد لممارسة ختان الفتيات التقليدية، التي تلحق الأذى بصحة الفتاة. وقال أيضا إن المجتمع الدولي يدرك الآن خطورة هذه الممارسة التي تستمر إما بسبب فقدان الإرادة السياسية أو بسبب عجز الحكومات عن سن القوانين والتثقيف والإعلام في هذا المجال.

٣٤ - ومضى يقول إن الجهود الوطنية تقصر في كثير من الأحيان عن مكافحة انتهاكات حقوق الطفل هذه، وأن التعاون الدولي ضروري لوضع إطار للإجراءات الوطنية في هذا المجال. ونوه بأهمية المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف في هذا الصدد. وذكر أن بلدان الشمال الأوروبي تشدد على أهمية دور اليونيسيف، الذي يخطط برامجه القطرية في اتصال وثيق بالحكومات وممثلي المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وقال إن هذا النهج قد ساهم في تعزيز القدرات وتوعية الجمهور وتنمية الموارد البشرية. وأعلن أن لبلدان الشمال الأوروبي تقليدا قديما من التعاون النشط مع اليونيسيف، وأن هذه البلدان تعتبر أيضا من المانحين الرئيسيين لها.

٣٥ - وأعلن أن بلدان الشمال الأوروبي توافق تماما على الهدف المحدد في إعلان وبرنامج عمل فيينا، اللذين يتوخيان التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل خلال الفترة التي ستنقضي حتى عام ١٩٩٥؛ لكن التصديق وحده غير كاف، بل يجب أيضا أن تعمل الدول الأطراف على تطبيق أحكامها بدون أي تحفظ.

٣٦ - وتابع كلمته قائلا إن بلدان الشمال الأوروبي شديدة القلق من كثرة الدول الأطراف التي أبدت تحفظات على الاتفاقية، وأنها ستواصل معارضتها لهذه الممارسة التي تخالف القانون الدولي والاتفاقية نفسها، وستسعى بجميع الوسائل إلى حث الدول على الامتناع عن إبداء مثل هذه التحفظات.

٣٧ - وأبدى تأييد بلدان الشمال الأوروبي التام للعمل الهام الذي تنجزه لجنة حقوق الطفل بدراستها تقارير الدول الأطراف. وقال إن اللجنة تؤدي دورا رئيسيا في تطبيق الاتفاقية، وإنه، نظرا لثقل عبء العمل الذي ينتظرها، لا بد من أن تؤمن لها موارد كافية. واضاف أن بلدان الشمال الأوروبي تعتبر التوصية التي تدعو إلى عقد جلسة سنوية ثالثة للجنة، ابتداء من عام ١٩٩٥، وجلسة سنوية ثالثة للفريق العامل بين الدورات، تقدما في هذا الاتجاه.

(السيد سالاندر، السويد)

٣٨ - وقال في الختام، وبغية توضيح مضمون كلمته، إن الوفد السويدي يود عرض بعض الأرقام: ففي يوم واحد فقط يلقى ٠٠٠ ٣٥ صبي وبنت حتفهم؛ وفي نهاية العام الجاري، يكون ١٣ مليون طفل قد قضوا نحبهم؛ وفي العالم حاليا بين ٠٠٠ ١٠ و ٠٠٠ ١٠٠ طفل جندي لا تتجاوز أعمارهم، في كثير من الأحيان، ٨ أو ٩ سنوات؛ وأن واحدا بين كل ٢٠ طفلا في العالم يقع ضحيته لغم أرضي؛ وأن مائة مليون من الصبيان والبنات يعملون من أجل تأمين معيشتهم ومعيشة أسرهم؛ وأن بينهم عددا كبيرا يستخدمهم أصحاب عملهم في البغاء أو يستعبدونهم. وذكر أن الكثيرين منهم معوقون جسديا وعقليا إما بسبب هذا أو ذاك من أشكال حجز الحرية، أو بسبب خطورة ظروف العمل.

٣٩ - وأنهى كلمته قائلا إن هذه الدلائل ليست إلا بعضا من أمثلة الواقع الأليم، ولذلك لا يكفي الالتزام، بصورة عامة، بحماية الأطفال، لأن الالتزامات لا تثبت مصداقيتها إلا إذا رافقتها التدابير اللازمة لتطبيق المعايير في كل البلدان.

٤٠ - السيدة غوستافا (موزامبيق): قالت إن مصير الأطفال يستحق انتباها في مستوى الالتزامات التي تم التعهد بها خلال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ومن بينها الإعلان وبرنامج العمل اللذان لا يزالان هما الصكين الأكثر فعالية واللذين يتيحان بلوغ الأهداف التي حددت أثناء هذا اللقاء التاريخي.

٤١ - وأضافت أن قضية الأطفال أفادت أيضا من دور التوعية الذي قام به المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٣، ومؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة؛ كذلك فإن هناك أملا في أن يقدم مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي سينعقد في كوبنهاغن، توصيات تتجه إلى تحسين مصير الأطفال في إطار التنمية الاجتماعية.

٤٢ - وتابعت تقول إن وفد موزامبيق يذكر بأن الحرب التي اجتاحت بلدها طوال كل هذه السنين قد ألحقت عذابات لا توصف بملايين الأطفال من كل الأعمار؛ فالألوف منهم فقدوا آباءهم؛ وتشرد البعض الآخر أو لجأوا إلى بلدان مجاورة؛ واضطر عدد كبير منهم إلى المشاركة في القتال ضمن صفوف حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية. ومضت تقول إن حالة الحرب قد حرمت الطفل في موزامبيق من ممارسة حقوقه الأساسية، مثل الحق في الصحة، والتغذية، والتعليم، وفي سقف يعيش تحته. وأردفت أن هذه العذابات، لم تنته للأسف، عندما انتهى القتال منذ سنتين؛ فآلاف الأطفال لا يزالون يبحثون عن آبائهم، بينما يعيش آخرون غيرهم في شوارع المدن الكبيرة، ويحصى ما يزيد على ٠٠٠ ٢٥٠ يتيم.

(السيدة غوستافا، موزامبيق)

٤٣ - وذكرت أن هذا الوضع يتطلب إجراءات فورية، وأن انتهاء القتال أتاح لحكومة موزامبيق اتخاذ تدابير لصالح الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة. وأعربت عن سرور وفد موزامبيق بأن يعلن أن بعض هذه البرامج تكلل بالنجاح وأن الحكومة تواصل تعاونها الوثيق مع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية.

٤٤ - وأضافت تقول في هذا الصدد إن وفد موزامبيق يحيي، بصورة خاصة، جميع الذين سعوا، بدون هوادة، إلى إيجاد حلول دائمة لجمع شمل الأطفال وآبائهم، وإعادة دمجهم في المجتمع، وتحسين مصير اليتامى وأطفال الشوارع. وقالت إن حكومة موزامبيق تعمل على إدراج برنامج وطني من أجل الطفولة في برنامجها الخاص بإعادة البناء الوطني.

٤٥ - وأنهت ممثلة موزامبيق كلمتها بالإعراب عن سرورها لكون الجمعية العامة قررت أن توصي بإجراء دراسة مفصلة لأثر النزاعات المسلحة على الأطفال. وأشارت إلى أن حكومتها مستعدة للتعاون إلى أقصى حد من أجل إتاحة الفرصة للخبير المكلف بإجراء الدراسة لكي ينجح في مهمته.

٤٦ - السيد راتا (نيوزيلندا): أشار إلى أن ١٦٧ بلدا، منها نيوزيلندا صادقت على اتفاقية حقوق الطفل منذ أن صيغت، في عام ١٩٨٩، وأن نيوزيلندا تحض البلدان الثلاثة والعشرين التي لم تقم بذلك بعد أن توافق، في أقرب وقت ممكن، على التزامات الاتفاقية، بحيث يصبح هذا الصك أول قانون عالمي حقيقي.

٤٧ - وقال إن الدول أقرت في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الذي عقد في عام ١٩٩٠، إعلانا عالميا لصالح بقاء الطفل وحمايته ونمائه، وخطة عمل من أجل تطبيق هذا الإعلان؛ ولكن، بالرغم من ازدياد الإقرار باحتياجات الطفل الأساسية ومن ارتفاع مستوى إدراك المجموعات والدول والمجتمع الدولي لمسؤولياتها في مجال ميدان حماية الطفل، لا يزال قرابة ١٣ مليون طفل يموتون في كل سنة نتيجة للفقر المدقع، أو سوء التغذية، أو الأمراض، أو الحرب، أو الاستغلال أو الهجر؛ فيجب إذن أن تقوم الحكومات والمؤسسات الإقليمية والدولية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، بصوغ استراتيجيات مبتكرة موجهة نحو العمل من أجل ضمان تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها.

٤٨ - وواصل كلامه قائلا إن نيوزيلندا قلقة جدا من الأضرار التي تلحقها النزاعات المسلحة بالأطفال في كل مكان في العالم تقريبا، ومن اشتراك أطفال يجندون في بعض البلدان، في عمر مبكر جدا، في الأعمال الحربية. وذكر أن نيوزيلندا قد شاركت في الدورة التي عقدها مؤخرا الفريق العامل الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان لدرس هذه المسألة، وأنها تنادي باعتماد بروتوكول اختياري يلحق باتفاقية حقوق الطفل ويهدف الى رفع الحد الأدنى لسن التجنيد في القوات المسلحة والاشتراك في الأعمال الحربية، وذلك الى

(السيد راتا، نيوزيلندا)

جانب إدراكها بأن مثل هذا الصك يجب أن يحافظ على شيء من المرونة لمراعاة السياسات المختلفة التي تتبعها الدول في هذا الميدان. ومضى يقول إن نيوزيلندا قلقة أيضا من التبعات الرهيبة التي تتركها على الأطفال الألغام الأرضية المضادة للأفراد وأنواع العنف كلها في أوقات الحرب. وأشار الى أن النزاعات المسلحة تخلف وراءها، علاوة على ذلك، يتامى وأطفالا مشردين ومصدومين نفسيا.

٤٩ - واستطرد قائلا إن المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بمسائل بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية يؤكد في تقريره (A/49/478) أن بيع الأطفال شائع جدا في أوروبا الشرقية وفي أمريكا الوسطى والجنوبية، وأن بغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية يتخذان، أكثر فأكثر، طابعا عبر وطني. وذكر أن المقرر الخاص يعرض أيضا، في التقرير، لمسائل أخرى ذات صلة (عمل الأطفال، وبيع أعضاء الأطفال، والأطفال المصابين بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)). ونوه بأن نيوزيلندا تشارك في أعمال الفريق العامل الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان لوضع بروتوكول اختياري إضافي ملحق باتفاقية حقوق الطفل الخاصة ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال لإنتاج المواد الإباحية، وأعاد الى الأذهان أن هذا الفريق يعقد دورته حاليا في جنيف. واعتبر أن البروتوكول المذكور ينبغي أن يلزم الدول بممارسة سلطتها القانونية على مواطنيها وعلى المقيمين فيها الذين يرتبطون بعلاقات جنسية مع أطفال خارج أراضيها، فهذا تدبير يمكن أن يساعدها على مكافحة البغاء واستغلال الأطفال اللذين يحصلان خارجها. وأعلن أن نيوزيلندا هي في معرض صوغ قانون من هذا النوع، وأنه، نظرا لما أجري من تعديلات قانونية، فإن ترويج السياحة الجنسية التي يورط فيها الأطفال، وتنظيمها على أراضي نيوزيلندا، سيعتبران من الآن فصاعدا من الجرائم. وقال إن نيوزيلندا تنوي صوغ قوانين بشأن العنف المنزلي تجيز طلب أوامر بالحماية نيابة عن الأطفال، وتنفيذ أوامر الحماية الصادرة عن دولة أخرى وذلك على قاعدة المعاملة بالمثل.

٥٠ - وواصل كلامه قائلا إن المصير المأساوي لأطفال الشوارع، الذين لا ينفك عددهم يزداد والذين يعيشون في شروط مريعة، هو مشكلة رهيبة أخرى، شأنها شأن عمليات الاغتيال والعنف التي يقع ضحيتها هؤلاء الأطفال. وقال إن المؤتمر العالمي المعني بالمرأة، الذي سيعقد في بيجينغ في عام ١٩٩٥، سيمنح المجتمع الدولي فرصة الاهتمام، على وجه الخصوص، بحماية حقوق الفتيات وضمان تكافؤ الفرص بينهن وبين الفتيان.

٥١ - وأردف قائلا إن نيوزيلندا ترحب بالعمل الذي تقوم به لجنة حقوق الطفل، المثقلة بالأعباء والعاملة بموارد محدودة، وأن نيوزيلندا قد شاركت في رعاية مبادرة اتخذتها الدول الأعضاء في اتفاقية حقوق الطفل طالبة فيها من الجمعية العامة، أن تأذن للجنة وللفريق العامل لما بين الدورات التابع لها بعقد دورة إضافية. وأعلن أن اللجنة الثالثة ستدرس قريبا هذا الطلب، وأن نيوزيلندا تتمنى على الوفود، بإلحاح، تأييدها.

(السيد راتا، نيوزيلندا)

٥٢ - وقال، أخيرا، إن نيوزيلندا تشدد على وجوب قيام تنسيق محكم بين مختلف المؤسسات والآليات التي تعمل من أجل تحسين وضع الأطفال، ولاسيما منها لجنة حقوق الإنسان وهيئاتها الفرعية، ولجنة حقوق الطفل، والخبير المكلف بإجراء دراسة معمقة لأثر النزاعات المسلحة على الأطفال، والمقررون الخاصون المكلفون بتحليل الحالات التي تهم المجتمع الدولي بشكل خاص، بالإضافة الى الأفرقة العاملة المفتوحة العضوية التي فـُرغ من تشكيلها.

٥٣ - السيد الدوسري (البحرين): قال إن اتفاقية حقوق الطفل، التي اعتمدت في عام ١٩٨٩، قد وضعت إطارا مناسبا للجهود الدولية التي تبذل لحماية الأطفال؛ وأن الانضمام شبه العالمي للاتفاقية المذكورة ما هو سوى تأكيد واضح لتلك الجهود. وأضاف أن مؤتمر قمة ١٩٩٠ العالمي من أجل الطفولة قد أكد مجددا، من خلال الإعلان العالمي وخطة العمل، رغبة المجتمع الدولي في التصدي للمشاكل التي يواجهها الأطفال. وتابع قائلا إن اعتماد الجمعية العامة للقرار المتعلق بحماية الأطفال المتأثرين بالمنازعات المسلحة يؤكد القلق الشديد إزاء الحالة المفجعة التي يعاني منها الأطفال في كثير من بقاع العالم. وأضاف، فيما يتعلق بمقرر لجنة حقوق الإنسان (٩١/١٩٩٤) إنشاء فريق عامل لوضع مشروع بروتوكول اختياري ملحق بالاتفاقية بشأن تورط الأطفال في المنازعات المسلحة، إن هذا المقرر يعكس التدابير الفعالة لتعزيز وحماية حقوق الأطفال الذين يعيشون تحت ظروف قاسية نتيجة للمنازعات المسلحة.

٥٤ - ومضى يقول إنه، بغية تأمين رخاء الأجيال القادمة، يجب، قبل كل شيء، أن يقوم المجتمع الدولي بحماية الطفل من كافة أشكال الاعتداء والاستغلال. وأعرب عن مؤازرة البحرين لجميع الجهود الدولية المبذولة في هذا الشأن، وعن التزامها بالمبدأ الذي يكفل تمتع الطفل بحماية خاصة وعيشه في محيط يساعد على نموه الجسمي والعقلي والروحي والاجتماعي، وذلك ضمن إطار من الاحترام والكرامة الإنسانية. وذكر أن البحرين قد وفرت، من خلال قوانينها، الضمانات الاجتماعية للرعاية الأسرية والصحية والتعليمية، بما تمليه عليها روح الشريعة الإسلامية. وأعلن أن السبب في انضمام البحرين الى اتفاقية حقوق الطفل هو تطابق المبادئ الواردة فيها مع القيم الاجتماعية الأسرية الإسلامية الفاضلة.

٥٥ - وقال إن ظواهر الاستغلال غير المشروع للأطفال في جميع صوره (عمل الأطفال، أو الاتجار بالأعضاء، أو بيع الأطفال، أو استخدام الأطفال لانتاج المواد الإباحية) تعرض الكرامة الإنسانية للمهانة. وذكر أن السبيل الأمثل لمعالجة تلك الظواهر هو التركيز على تحقيق القيم الأسرية والحؤول دون التفكك الأسري، إذ أن للتفكك الأسري أثرا سيئا على النمو النفسي والذهني للطفل، ويتساوى في ذلك أطفال الأسر الغنية والفقيرة. ونوه بما تراه البحرين من أنه ينبغي تشديد العقوبات على من يستغلون الأطفال بصورة غير مشروعة، وإحكام الرقابة عليهم، بغية الحد من انتشار تلك الظواهر. وقال إنه يتحتم على الجميع (الأسرة، والمدارس، والمؤسسات الأهلية والحكومية، والمنظمات الدولية، بما فيها الوكالات ذات الاختصاص) حماية الطفل. وجدد ممثل البحرين، في الختام، تأكيده على الاهتمام الرئيسي الذي يوليه بلده للأسرة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها، وخصوصا الأطفال.

٥٦ - السيد سانتابوترا (تايلند): أعلن أن الحكومة التايلندية لم تدخر أي جهد، منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠، في السعي إلى تحقيق أهداف الإعلان العالمي الذي اعتمد في هذه المناسبة، وأنها انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل، وأدخلت الأهداف السبعة والعشرين لمؤتمر القمة في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الجارية، واعتمدت إعلانا وطنيا لمصلحة الأطفال للفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٢، فضلا عن برنامج عمل وطني يتضمن استراتيجيات مفصلة تتعلق بمسائل مثل التعليم، والصحة، وعمل الأطفال، والعنف الجنسي الممارس ضد الأطفال، والأطفال المشردين، وأطفال الشوارع، إلى ما هنالك. وذكر أنه قد حددت، بمشاركة رئيس الوزراء وحكام المقاطعات ورؤساء البلديات، ١٠ أهداف تتصل بالصحة والتغذية وينبغي تحقيقها قبل نهاية عام ١٩٩٥. وأعرب، في هذا الصدد، عن شكر حكومة تايلند لليونيسيف والمنظمات غير الحكومية على الدعم الذي قدمته لتنفيذ البرامج التي تبتغي مصلحة الأطفال في تايلند.

٥٧ - وسلم بأنه، برغم هذه الجهود، يظل الأطفال من فئة ضعيفة داخل المجتمع، فهم ضحايا العنف الجنسي وأعمال الاستغلال التي تتم على أيدي مجرمين محكمي التنظيم يعملون غير مكترثين للحدود الوطنية. وأضاف أن النمو المخيف لظاهرة استغلال الأطفال جنسيا ناجم، إلى حد بعيد عن وجود طلب عالمي يلبيه عرض محلي؛ ولهذا السبب يجب مكافحة المشكلة على هاتين الجبهتين بتعاون دولي وثيق.

٥٨ - وتابع يقول إنه، إذا كان العرض مبررا، بصورة أساسية، بالفقر وانعدام التعليم، فهذا الأمر لا ينسحب على الطلب، الذي ينشأ بالدرجة الأولى، من أشخاص منتمين إلى بلدان متطورة يأتون إلى البلدان النامية ويمارسون أعمالا تحظرها قوانينهم الوطنية. وذكر أن الحكومة التايلندية سعت جاهدة، عن طريق القمع والوقاية، إلى تخفيف مستوى العرض والطلب معا مستعينة بالقطاعين العام والخاص على السواء. وأعلن أنها، علاوة على ما اتخذته من تدابير التشدد في تطبيق القوانين النافذة، قدمت إلى البرلمان مشروعي قانونين يتعلق أحدهما ببيع النساء والأطفال والاتجار بهم، والآخر بمنع ابغاء ومكافحة هذه الظاهرة، وأفاد أن النصين يقضيان بإنزال عقوبات شديدة بالقوادين وبزبائن الأطفال العاهرين. وقال إن الحكومة، توخيا منها لمنع الاتجار بالأطفال والقضاء عليه، حددت لنفسها، في إطار الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثلاثة أهداف رئيسية: الوقاية، والقمع، والمساعدة على إعادة الإندماج. وأعلن أنها تدعو، بإلحاح، بلدان المجتمع الدولي الأخرى إلى دعم جهودها من أجل وضع حد لهذه المشكلة الاجتماعية التي تمس جميع البلدان التي حل فيها المال والمنفعة محل القيم التقليدية، وذلك من خلال معاقبة من يوجد لديها من أشخاص يثبت أنهم مذنبون باستغلال الأطفال جنسيا في بلدان أخرى.

٥٩ - السيد باريا (كوبا): قال إن بلده يعلق أهمية خاصة على احترام الالتزامات التي تم التعهد بها خلال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الذي عقد في عام ١٩٩٠ لمواجهة المشاكل التي تسببها، من جهة، الأنانية والتعطش إلى الاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو، ومن جهة أخرى، التباينات التي تزداد حدة والفقر الذي يتفشى في البلدان النامية. وأضاف أن الأهداف المحددة لهذه المناسبة مطابقة لأولويات السياسة الاجتماعية التي تتبعها كوبا منذ أكثر من ٣٠ عاما لكفالة خدمات التعليم والعناية الصحية لمجموع

(السيد باريا، كوبا)

السكان، ولاسيما الأطفال، وذلك في ظروف تزداد صعوبة. وذكر أن هذا الاهتمام بحماية الطفولة قد شمل أطفالا من بلاد أخرى استقبلوا وعولجوا في كوبا، وخصوصا عقب الكوارث النووية التي حدثت في تشيرنوبيل وأوكرانيا، وغوايانيا في البرازيل.

٦٠ - وتابع كلامه قائلا إن الإعلان العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وكذلك إعلان وبرنامج عمل مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان، تشكل إطارا معياريا يأخذ بالحسبان جميع التزامات المجتمع الدولي وكل الأهداف التي يحددها، وفيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل، قال إنه، نظرا لأهميتها، يتحتم على البلدان التي لم تصدقها بعد أن تقوم بذلك بسرعة بغية تحقيق هدف الانضمام العالمي إليها قبل الذكرى الخمسين لمنظمة الأمم المتحدة؛ لكن الانضمام إلى المعاهدة لا يكفي، بل يجب أيضا تطبيقها؛ ولهذه الغاية، يجب اتخاذ تدابير أكثر فعالية وأوسع نطاقا على الصعيدين الوطني والدولي. وأعلن أن كوبا تقف بحزم ضد اعتماد قوانين وطنية عنصرية من النوع الذي يدعو إليه الاقتراح ١٨٧ في ولاية كاليفورنيا، في الولايات المتحدة، الذي يأبى منح أطفال الأجانب الذين يعيشون في وضع غير قانوني في هذا البلد، إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي. وعلق على ذلك بقوله إن هذا النوع من المبادرات المتخذة لغايات محض انتخابية يشكل انتهاكا للحقوق الأساسية لهؤلاء الأطفال.

٦١ - وذكر بأن لجنة حقوق الإنسان وافقت على إنشاء فريقين عاملين يكلفان بوضع مشروعي بروتوكولين اختياريين للاتفاقية، ورأى من الضروري اعتماد هذين البروتوكولين اللذين يتعلق أحدهما باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة والثاني ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال لانتاج المواد الإباحية، وذلك من أجل حماية حقوق الطفل في العالم أجمع. وأضاف أن تعيين مقرر خاص للجنة حقوق الإنسان، معني بمسائل بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في انتاج المواد الإباحية، يفترض منه أن يساهم في القضاء على هذا النوع من الممارسات، وزاد على ذلك قوله إن تقرير المقرر الخاص (A/49/478)، رغم تقديمه متأخرا، يأتي ببراهين دامغة على تفشي مشكلة بيع الأطفال واكتسابها طابعا دوليا. وأشار، في هذا الصدد، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أحد المصبات الرئيسية للاتجار بالأطفال الذين يُتبنون بطريقة غير قانونية، وإن هذا الاتجار يسهل القيام به بسبب عدم وجود قانون اتحادي يعاقب على هذا النوع من الأنشطة الجنائية. وذكر أن استغلال الأطفال كأيد عاملة هو ظاهرة أخرى واسعة الانتشار في الولايات المتحدة، على نحو ما يشير إليه تقرير المقرر. وأشار إلى أن خدمات بغاء الأطفال واستخدام الأطفال لإنتاج المواد الإباحية تُقدم في المدن الرئيسية الكبيرة عن طريق وسائل الاتصالات والترويج التجاري والتقنيات المتطورة للغاية، إلى جانب الحالة الاقتصادية المقلقة السائدة في البلدان، وبؤس الوالدين في العالم النامي. وأعرب عن تأييد كوبا من جديد، وبدون تحفظ، للمقرر الخاص، وعن أسفه لاضطرار هذا الأخير إلى الاستقالة رغم العمل الممتاز الذي أنجزه، ورد ذلك، خصوصا، إلى عدم تلقيه الدعم والتعاون اللازمين من البلدان التي تتباهى بأنها من كبار المدافعين عن الأمم المتحدة.

٦٢ - القس مارتينو (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن تعزيز وحماية حقوق الأطفال في العالم أجمع، ولاسيما أولئك الذين يقعون ضحية لظروف شديدة القسوة، يمثلان جزءا أساسيا من المهمة الرسولية للكرسي الرسولي، لأن الكنيسة الكاثوليكية تضع الطفل في صميم المملكة الإلهية، وتسعى دوما إلى إشباع احتياجات الأطفال الدينية والروحية والأخلاقية والثقافية والمادية. وأردف يقول إن الكرسي الرسولي يدعم، بناء على ذلك، شبكة واسعة من المؤسسات في جميع أنحاء العالم (مدارس، ومياتم، ومستشفيات، وخدمات طبية في حالات الطوارئ) مخصصة لتأمين رفاهية الأطفال منذ لحظة الحمل بهم؛ كما أنه يدعم، بصورة خاصة، الأطفال الواقعين ضحايا لأهوال الحرب والكوارث الطبيعية؛ وهذا ما حدا إلى المشاركة، بنشاط في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وفي الأعمال التحضيرية لاتفاقية حقوق الطفل، وقد كان رابع دولة صادقت عليها في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٠. وأعرب عن ارتياح الكرسي الرسولي البالغ لكون الجمعية العامة تركز على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز وحماية حقوق الأطفال ضحايا الظروف الشديدة القسوة، بما في ذلك النزاعات المسلحة، وذلك في العالم أجمع.

٦٣ - ونوه بأن الكرسي الرسولي يعتقد أن حقوق الطفل هي جزء لا يتجزأ من حقوق الأسرة، وذكر أن المجلس البابوي المعني بالأسرة قد نظم منذ عام ١٩٩١، مدفوعا بهذا الاقتناع، خمسة اجتماعات دولية للخبراء مكرسة لتاريخ حقوق الطفل منذ القدم، ولدور الكنيسة الكاثوليكية، ولتحديد الحق في الحياة منذ لحظة الحمل، وتعريف الأسرة، والمشاكل المرتبطة بتشتت الأسرة (استغلال الأطفال جنسيا والبغاء، وعمل الأطفال، وتعاطي المخدرات، وأطفال الشوارع والتعليم الجنسي غير الموازن بتعليم القيم). وذكر أن دور الأسرة، بوصفها نواة المجتمع المقدسة، قد أكده برنامج العمل الذي اعتمده مؤخرا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عـُقد في القاهرة في عام ١٩٩٤.

٦٤ - واستطرد يقول إن الكنيسة الكاثوليكية تعتبر أنه يمكن من خلال التعليم - الذي تقع مسؤوليته، بالدرجة الأولى، على الأسرة - حل المشاكل التي لا تـُعد، الناجمة عن المعاملة العنيفة التي يتعرض لها الأطفال في العالم بأكمله. وأشار إلى وجود ٤١ مليون تلميذ يرتادون ٠٠٠ ١٦١ كنيسة كاثوليكية منتشرة في العالم. وأعلن أن الكنيسة قد فتحت، بالإضافة إلى ذلك، عددا كبيرا من المؤسسات التي تؤمن للأطفال المعوقين جسديا وعقليا، والأطفال المصابين بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وأطفال الشوارع، والأطفال السجناء، والأطفال المشردين، المناخ العائلي الضروري لنمائهم.

٦٥ - وأفاد أن الكرسي الرسولي قد اهتم، عن كثب، بأعمال المقرر الخاص المعني بمسائل بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال لإنتاج المواد الإباحية، وأنه مستعد لكي يقدم له كل التضامن والدعم.

٦٦ - وذكر أن الكرسي الرسولي يهتم، على وجه الخصوص، بمصير الأطفال الذين هم أول ضحايا النزاعات المسلحة والذين أنشأ، لأجلهم بالتحديد، مياتم ومدارس خاصة غايتها إعادة إدماج الأطفال الجنود في المجتمع. وأعلن أن المجلس البابوي المعني بالعدالة والسلام أثار مؤخرا، في نشرة بعنوان التجارة الدولية للأسلحة: ملاحظات أخلاقية، موضوع الجراح الرهيبة الناجمة عن الألغام الأرضية التي تحدث أضرارا

(القس مارتينو)

لا تطاق لدى السكان المدنيين بعد وقت طويل من توقف الأعمال الحربية. وذكر أن هذه الوثيقة تنوه بأن البلدان السبعة الأكثر تصنيعا أقرت بإمكانية مساهمتها في تخفيف الأضرار الناتجة من نقل الأسلحة؛ ولذلك ينتظر الكرسي الرسولي باهتمام الدراسة التي تـُعد بشأن أثر النزاعات المسلحة على الأطفال، وهو مستعد لتقديم تعاونه الكامل في هذا المجال.

٦٧ - وأنهى كلمته معربا عن أمله أن تركز اللجنة الثالثة اهتمامها على احترام كرامة كل الأطفال وعلى ضرورة تلبية حاجة كل طفل إلى المحبة.

٦٨ - السيدة فونسيكا (فنزويلا): قالت إن تعزيز وحماية حقوق الطفل هما وجهان لعملية تدخل واحدة غايتها تعزيز وسائل التنفيذ الوطنية والدولية في هذا المجال؛ فاحترام حقوق الطفل يستتبع بالضرورة بذل الجهود لإعلاء شأن هذه الحقوق بهدف الوصول باحترامها إلى المستوى العالمي. وأضافت أنه ينبغي، بصورة خاصة، دفع الأنشطة باتجاه دعم القيم التي تتجه إلى احترام حقوق الطفل ضمن إطار حياته اليومية.

٦٩ - وتابعت قائلة إن الأطفال يشكلون المجموعة الأضعف في المجتمع مع أنهم، إلى جانب ذلك، قوة الأمة ومستقبلها، فإذا لم يأخذ المجتمع هذه الحقيقة بالحسبان، تعرض للانحلال. واعتبرت أن مما يبعث على الاغتباط أن تكون ١٦٧ بلدا قد صادقت على اتفاقية حقوق الطفل؛ وأعربت عن الأمل في أن تحذو البلدان الأخرى حذوها قريبا. وأعلنت أن الوفد الفنزويلي يحيي، في هذا الصدد، الجهود التي لا تكل والتي تبذلها اليونيسيف، في إطار حلقات دراسية وطنية وإقليمية وأنشطة في مجال المساعدات التقنية، بغية الحصول على مصادقة جميع البلدان على الاتفاقية من الآن وحتى عام ١٩٩٥.

٧٠ - ومضت تقول إن فنزويلا، من خلال مصادقتها على الاتفاقية في عام ١٩٩٠، قد عززت الحماية التي يمنحها للطفل الفصل الرابع من دستورها، المتعلق بالحقوق الاجتماعية، إذ يضمن له الحماية التامة بدون أي تمييز، ويستوجب إصدار قوانين، وتنظيم أجهزة، وإنشاء محاكم خاصة، غايتها الدفاع عن القـُصـَّر وحمايتهم. وذكرت أنه يجب أن تدخل في الوعي الجماعي ضرورة تسجيل وقائع الحالة الشخصية للطفل، وتبسيط النظام لجعله أكثر فعالية بحيث يسجل كل طفل تسجيلا قانونيا، ويرتاد المدرسة، ويلقى العناية المناسبة، ويكون في مأمن من الهجر، والاستغلال والمعاملة السيئة.

٧١ - وأردفت قائلة إنه يجب على المجتمع ألا يحتمي من الأطفال، بل أن يحميهم. وأعلنت أن فنزويلا تعارض الاتجاه إلى إنقاص سن المسؤولية الجزائية بحيث يخضع القـُصـَّر والراشدون للعقوبات نفسها. واعتبرت من الأفضل سد احتياجات القـُصـَّر من أجل تفادي تشكيلهم مجموعات من الجانحين.

(السيدة فونسيكا، فنزويلا)

٧٢ - وقالت إنه، فيما يتعلق باستغلال عمل الأطفال، ينوه الوفد الفنزويلي بجهود بعض البلدان التي اتخذت فيها المشكلة أبعادا خطيرة، ويعتقد أن الإجراءات التي اتخذتها اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية من أجل تعديل القوانين ذات الصلة ودعم برامج إعادة تكييف الأطفال وتأهيلهم المهني هي إجراءات مشجعة، لأنه مقتنع بالدور الحاسم الذي يؤديه التعليم في القضاء على استغلال عمل الأطفال.

٧٣ - وأضافت أن تدني مستوى المتغيرات الاجتماعية، وتنفيذ برامج التكييف الهيكلي، خلفا آثارا خطيرة على نوعية حياة القطاعات الأضعف بين السكان. وقالت إن فنزويلا شرعت في تنفيذ برنامج تعويضي لمصلحة الأطفال الذين هم دون السادسة من العمر، فعززت، في هذه الفئة العمرية، العناية التي تقدم في إطار أهلي إلى الأطفال المنحدرين من عائلات فقيرة بغية تلبية احتياجاتهم إلى العناية الصحية، والتغذية والنمو؛ كما بدأت ببرامج هامة في مجال التغذية الإضافية للحوامل والمرضعات.

٧٤ - واستطردت قائلة إن حكومة فنزويلا وضعت الدعم الذي يقدم إلى الأسر الفقيرة ضمن إطار مؤسسي، من خلال إعطاء المنح الدراسية والمساعدات الغذائية التي تسمح بإبقاء الأطفال في المدرسة، أي بضمان حقهم في التعليم الابتدائي. وذكرت أن هذا التعليم عمومي، غير أن كثيرا من الأطفال لا ينهون دراستهم الابتدائية لأن عليهم إيجاد عمل بغية زيادة الدخل العائلي، وهذه حقيقة تزداد إلحاحا كلما اشتد الوضع الاقتصادي تأزما. وقالت إنه يجب، بناء على ذلك، وضع برامج للتأهيل مخصصة للأطفال الذين يتركون المدرسة، وتلك مبادرة يدعى القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية إلى تأدية دور ذي أولوية فيها.

٧٥ - وأعلنت أن حالة الأطفال الذين تصيبهم النزاعات المسلحة تدعو إلى القلق، وأنه يجب وضع حد لهذا الانتهاك الصارخ لحقوق الطفل، الذي يبقى نماؤه متأثرا بالفظاعات والصدمات المصاحبة لهذه النزاعات. وأبدت سرور الوفد الفنزويلي، في هذا الصدد، بالتقرير المرحلي الذي قدمته السيدة غرات ماشيل، التي كلفها الأمين العام بدراسة أثر النزاعات المسلحة على الأطفال، وبوضع بروتوكول إضافي ملحق باتفاقية حقوق الطفل يرفع بموجبه العمر الأدنى للالتحاق بالجيش إلى ١٨ عاما.

٧٦ - وأضافت أن على المجتمع الدولي، من جهة أخرى، أن يكافح بأقصى طاقته الممارسات الدنيئة التي يمثلها بيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال لانتاج المواد الإباحية، مع إيلاء توصيات المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بدرس هذه الممارسات كل ما تستحقه من اهتمام.

(السيدة فونسيكا، فنزويلا)

٧٧ - ورأت أن هناك ما يدعو إلى زيادة اشراك اليونيسيف، وغيرها من الأجهزة، في منع وتقويم الحالات التي يكون فيها الأطفال هدفا لسوء المعاملة أو موضوعا لاستغلال ينم عن احتقار صارخ للحقوق التي تكرسها اتفاقية حقوق الطفل. وأعلنت أن الوفد الفنزويلي لا يزال مقتنعا بأن المجتمع الدولي لن يتوانى عن ضمان احترام حقوق الطفل.

٧٨ - السيدة فرفاب (الجماهيرية العربية الليبية): قالت إنه، رغم انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠، والتصديق الواسع والسريع على اتفاقية حقوق الطفل، فإن وسائل الإعلام مازالت تصدم الناس بقصص يوميه عما يعانيه الأطفال في العديد من مناطق العالم، من خطف وقتل واغتصاب ومتاجرة بهم أو بأعضائهم. وأضافت أن المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بمسائل بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، يشهد في تقريره المؤقت (A/48/478) على عدم الاكتراث الذي يواجه به المجتمع الدولي مأساة الأطفال الذين يخضعون لهذه الممارسات في كل أنحاء العالم تقريبا. وأعلنت أن استمرار هذه الأوضاع يمثل تحديا صارخا للمجتمع الدولي، وحافزا على العمل الجاد والسريع وعلى عدم الاكتفاء بإصدار القرارات والبيانات وصياغة الاتفاقيات، فكل ذلك يصبح بلا معنى إذا لم يتحول الى إجراءات ملموسة تحمي الأطفال باعتبارهم مستقبل العالم.

٧٩ - وأضافت تقول إن الجهود التي تبذلها الدول منفردة قد لا تؤدي الى النتائج المرجوة إذا لم تتوفر البيئة الدولية المساندة والداعمة للسياسات والإجراءات الوطنية، خصوصا في مجال حماية الأطفال ورعايتهم في الدول النامية. واستطردت تقول إن القوانين والتشريعات اللازمة لحماية الأطفال في الجماهيرية العربية الليبية، وكل الجهود التي بذلت من أجل توفير الرعاية لهؤلاء الأطفال، من تعليم وتقديم كل الخدمات الصحية بالمجان، وبرامج رعاية الأمومة والطفولة، قد أصيبت بنكسة حادة، نتيجة للجزاءات الظالمة التي فرضها مجلس الأمن، وأدت الى حرمان آلاف الأطفال من التطعيم في الوقت المناسب، وحرمتهم من تلقي العلاج في الوقت والمكان الملائمين، إما بسبب نقص الدواء أو لعدم إمكانية السفر للعلاج في الخارج، بسبب تباطؤ اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٧٤٨ (١٩٩٢) في إصدار الموافقة على نقل حالات مرضية طارئة بالإسعاف الطائر، بل وإيقاف منح هذه الأذونات بدون أي مبرر مقبول طبيا أو قانونيا بسبب المواقف المتعنتة لبعض دول أعضاء اللجنة البعيدة كل البعد عن الاعتبارات الإنسانية. وتابعت قائلة إن أحد المرضى قد توفي بعد أن انتظر موافقة اللجنة مدة أسبوع.

٨٠ - وقالت إن ما تعانيه الفئات الضعيفة وفي طليعتها الأطفال في ليبيا والعراق ودول أخرى، نتيجة إجراءات مجلس الأمن، هو ما دعا مدير منظمة اليونيسيف الى الإعراب عن قلقه في بيانه أمام اللجنة، يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، مما يعانيه الأطفال في البلدان التي تقع تحت طائلة جزاءات مجلس الأمـــن، الجهـــاز الموكل اليه حفظ السلم والأمن الدوليين وليس معاقبة الأطفال والضعفاء. وأعلنت أن وفد

(السيدة فرفاب، الجماهيرية العربية الليبية)

بلادها يأمل، انطلاقا من هذه الحقائق، أن تتناول الدراسة التي تقوم بها السيدة ماشيل هذه المسألة، وأن تتقدم بالتوصيات المناسبة لمنع كل الآثار الضارة لإجراءات مجلس الأمن على الفئات الضعيفة. وختمت كلمتها قائلة إنه، بالإضافة الى ذلك، يجب على الجمعية العامة أن تدعو مجلس الأمن الى رفع هذه الإجراءات غير المبررة وعدم فرضها مستقبلا، والتأكيد على اللجوء الى حل الخلافات بين الدول بالوسائل السلمية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

٨١ - السيد جاو يونغ (الصين): قال إن الأطفال هم مستقبل البشرية، ولذلك يشكل بقاء الطفل وحمايته ونماؤه حجر الزاوية في التطور الاجتماعي وتقدم البشرية في المستقبل، وأضاف أن على هذه البشرية أن تبذل كل المستطاع من أجل ضمان النمو الكامل للطفل. وأردف يقول إن اتفاقية حقوق الطفل، التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين في عام ١٩٨٩، أتت، على المستوى القانوني، ثمرة لجهود المجتمع الدولي برمته. وأعلن أن الوفد الصيني يلاحظ، مع الارتياح، أن فترة خمس سنوات كانت كافية لكي يصبح ١٦٦ بلدا أطرافا في الاتفاقية وأن ٩ بلدان أخرى قد وقعتها، فيكون قد سُن صك قانوني دولي عالمي؛ كما أنه يعتبر ذلك إثباتا على أن المجتمع الدولي مصمم على العمل لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، على أن الاتفاقية تفي بالضرورات العملية لهذه العملية.

٨٢ - واستطرد يقول إن الأطفال الذين يعيشون في ظروف شديدة الصعوبة، مثل النزاعات المسلحة، يحتاجون الى حماية ومساعدة خاصتين، وإن النزاعات المسلحة التي تتواصل في بعض أنحاء العالم تزيد كثيرا من تفاقم حالة الأطفال، التي يجب أن تحسنها البلدان المعنية والمجتمع الدولي من خلال اتخاذ التدابير المناسبة. وذكر أن من المشجع قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإذن للجنة حقوق الإنسان بإجراء دراسة لمسألة حماية الأطفال ضمن إطار النزاعات المسلحة، ولمسألة رفع العمر الأدنى للتجنيد في صفوف القوات المسلحة، وبوضع بروتوكول اختياري غايته تحقيق الغايات، إذ أن الهدف هو الحؤول دون توريط الأطفال في النزاعات المسلحة.

٨٣ - وتابع كلمته قائلا إن الوفد الصيني يشعر بالقلق من الانتهاكات الخطيرة التي تقع على حقوق الأطفال والتي تتمثل في تشغيلهم وبيعهم ودفعهم الى البغاء واستخدامهم لإنتاج المواد الإباحية. وواصل كلامه قائلا إن ما قامت به لجنة حقوق الإنسان في السنتين الأخيرتين من اعتماد برنامج العمل لمنع بيع الأطفال ودعارة الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال، فضلا عن برنامج العمل للقضاء على استغلال عمل الأطفال، قد ساعدا المجتمع الدولي على إيلاء مزيد من الانتباه لهذه المسائل. وذكر أنه ينبغي للدول أن تشد عرى التعاون وأن تتخذ تدابير فعالة لردع ومنع عمل الأطفال، وبيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال لإنتاج المواد الإباحية.

(السيد جاو يونغ، الصين)

٨٤ - واستطرد يقول إن الصين علقت دوما أهمية فائقة على حماية حقوق الطفل، وإنها، بعد أن وقعت الاتفاقية ذات الصلة، عززت قوانينها في هذا المجال باعتماد القانون الذي يرمي الى حماية القصَّر في جمهورية الصين الشعبية، وهو أول قانون صيني يتناول مسألة حماية الأطفال حصرا ويضمن تطبيق مختلف أحكام الاتفاقية في الصين. وأعلن أن الحكومة الصينية، حرصا منها على ضمان تطبيق هذا القانون، طلبت من سلطات المقاطعات، والمناطق المستقلة والبلديات وضع خطط ملموسة لتطبيق القانون في نطاقات الاختصاص القانوني لكل منها، وذلك قبل عام ١٩٩٥.

٨٥ - وأردف قائلا إن استغلال عمل الأطفال وبيع الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية أمور غير قانونية في الصين. وأعلن أن القانون يعاقب أيضا الأشخاص الذين يقفون ضد العمليات التي يضطلع بها من أجل وضع حد لهذه الممارسات، وأن الذين يكرهون الأطفال على القيام بأعمال خطيرة قد تؤدي إما الى قتلهم أو جرحهم أو إصابتهم بعجز عقلي يلاحقون قضائيا بتهم جزائية. وقال إن مخالفي القانون الذي ينظم حقوق الطفل الجنسية يتعرضون لعقوبات قاسية؛ فالقانون المتعلق بحماية القصَّر في الصين يوجب أيضا على الأباء أو الأوصياء أن يردعوا بغاء الأطفال ويمنعوه، وأن يحرموا بيع جميع أشكال الكتب، والمجلات وأشرطة الفيديو الخلاعية، واستئجارها وتوزيعها.

٨٦ - وأردف قائلا إن الحكومة الصينية لا تزال تنفذ الاتفاقية، بعزم أكيد، منذ أن صدقتها؛ وهي قد أصدرت، قبل عامين، "البرنامج الإطاري من أجل نمو الأطفال الصينيين في التسعينات"، الذي حدد ١٠ أهداف رئيسية واقترح تدابير ملموسة في مجال بقاء أطفال الصين وحمايتهم ونمائهم، وذلك من الآن وحتى نهاية القرن. وذكر أن ٩٠ في المائة من المقاطعات والمناطق المستقلة والبلديات التي تخضع للحكومة المركزية مباشرة صاغت، حتى الآن، خططها الخاصة بالتطبيق؛ وأن مجلس شؤون الدولة أنشأ لجنة تهتم حصرا بالمسائل التي تهم النساء والأطفال، وقد أنشأت، بدورها، فريقا مكلفا بمتابعة تطبيق الخطط المحلية وتقييمها.

٨٧ - وأردف قائلا إن مستوى التنمية الاقتصادية الذي بلغته الصين يحد، بعض الشيء، من الجهود التي تقوم بها لمصلحة بقاء الطفل ونمائه، إلا أن هذا لن يمنعها من تعزيز حماية حقوقه بطريقة ملموسة وفعالة، ومع مراعاة حالته الخاصة. وأنهى كلمته قائلا إن الصين على استعداد لتبادل خبراتها مع سائر البلدان بغية العمل معها على ضمان مستقبل سلمي ومتألق لأطفال العالم.

٨٨ - السيد علي (العراق): قال إنه لا ينبغي النظر الى تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها على أنهما من شأن الدول فقط، بل أيضا كمسؤولية دولية جماعية. وأضاف أن على الأمم المتحدة التي تمثلها حاليا اليونيسيف، الاضطلاع بدور رئيسي في هذا المجال.

(السيد علي، العراق)

٨٩ - وتابع كلامه قائلا إن مدير منظمة اليونيسيف تناول، في إعلانه الاستهلالي إحالة الأطفال الذين يعيشون في بلدان متأثرة بالجزاءات الاقتصادية التي يفرضها مجلس الأمن. وأضاف أن ما من أحد يمكنه إنكار الآثار السلبية التي تتركها هذه الجزاءات على حالة الأطفال العراقيين. وأكد أن المخاطر التي تتهدد هؤلاء الأطفال هي مخاطر حقيقية: سوء التغذية، والنقص الخطير في الأدوية واللقاحات، والضائقة الاقتصادية، والحالة الصحية البائسة، وانتشار أمراض معدية أو أمراض طفولية، كانت قد كبحت، إلا أنها عادت لتظهر من جديد في ظل الجزاءات الاقتصادية المفروضة على العراق. وتابع قائلا إن هذه الحالة قد وصفتها دوائر اليونيسيف في المقر وفي العراق نفسه، وأن الإحصاءات الأخيرة، تفيد بأن معدل الوفيات بين الأطفال، الذي كان يبلغ ٢٥ في الألف في عام ١٩٩٠، بلغ ٩٢ في الألف في عام ١٩٩٢. وفيما يتعلق بالأطفال الذين لم يبلغوا سن الخامسة، ارتفع معدل الوفيات بينهم، خلال الفترة نفسها، من ٤٠ في الألف الى ١٢٨ في الألف. وأعلن أن الوفد العراقي على يقين بأن لا أحد يتمنى موت الأطفال العراقيين؛ إلا أن ما يؤسف له أن هناك إبادة حقيقية ترتكبها بحق الأطفال العراقيين والليبيين دول تستمر في فرض حالة حصار على بلد مثل العراق بالرغم من أنه وفّى بجميع الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن. وأنهى كلمته قائلا إن فرض الجزاءات الاقتصادية على إحدى الدول لغايات سياسية لا ينبغي أن يصيب القطاعات الأضعف في المجتمع، ولا سيما الأطفال، الذين يحق لهم تلقي الأدوية والأغذية التي لا يجادل أحد في أنها احتياجات أساسية.

٩٠ - السيدة رومولوس (هايتي): قالت إن بلدها الذي يرى في أطفاله ضامني تجدده، يعتبر أن الطفل الذي يُعتنى به بمحبة سينمو ولو في عالم ذي قيم فاسدة، في حين أن الطفل الذي عامل معاملة سيئة أو يقمع ستنضب نفسه وسينزلق شيئا فشيئا نحو الموت الروحي. وأشارت الى أنه، في عام ١٩٥٩، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بإجماع دولها الأعضاء الثماني والسبعين لصالح إعلان حقوق الطفل، الذي يرمي الى حماية النمو الجسدي والعقلي والنفسي للطفل. وقالت إن الوفد الهايتي يحيي مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ في جو من الانفراج المحيي والباعث على الأمل، ويشيد بالصكين اللذين يجسدان تطلعات هذا المؤتمر: الإعلان العالمي المتعلق ببقاء الطفل وحمايته ونمائه، واتفاقية حقوق الطفل. وقالت إن العمل من أجل الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي سيبقى لازما طالما بقي هناك نقص أو خلل في النمو العام للطفل. وذكرت أن تقليل وفيات الأطفال وسوء التغذية المزمنة، وإمكانية الحصول على المياه العذبة وعلى المنشآت الصحية، وإمكانية الحصول على التعليم الأساسي للجميع، هي الركائز الأساسية لحضارة ذات وجه إنساني. وأتبعت ذلك بقولها إنه ينبغي تحطيم سلاسل الأمية التي غالبا ما ترتبط بالفقر، سواء أكان فرديا أم وطني النطاق. فالبلدان النامية المثقلة بالديون تنزع الى تخفيض ميزانية التعليم والصحة، ولكن ما من مجتمع يتمكن من بلوغ النمو الصناعي والتحول الهيكلي بدون مستوى كاف من التعليم. وذكرت أن الحرب تساهم، من جهتها، في نشر الأمية، وأن صندوق الأمم المتحدة للطفولة يقدر أن عدد الأطفال الذين يعيشون في مخيمات للاجئين التي ليس فيها مؤسسات تعليمية وافية بالغرض يبلغ سبعة ملايين طفل.

(السيدة روملوس، هايتي)

٩١ - وذكرت أن بغاء الأطفال، وهو ظاهرة ليست بجديدة ولا بنادرة، قد بلغ في الوقت الحالي نسبا كبيرة. وأشارت الى مؤتمر عقدته منظمة اليونسكو مؤخرا في بروكسيل حول موضوع "تجارة الجنس وحقوق الإنسان"، وأشير فيه الى أن الجنس تجارة جعلت من البغاء أمرا عاديا وأبطلت مفعول المحرمات التي كانت تقف ضد الاستغلال الجنسي للأطفال. ومضت تقول إن هناك مشاكل عديدة تنتشر بين الأطفال الذين يقعون ضحايا للاعتداءات الجنسية فيفقدون الثقة بقيمهم الذاتية (الهروب من المنزل، والإدمان على المخدرات السامة، والإدمان على الكحول، والاكتئاب، ومحاولات الانتحار، والجنوح، واضطرابات النوم والتعلم). وأضافت أنه، بغية التمكن من حماية الأطفال، يجب على الوالدين والمعلمين تفهم حقيقة الخطر والسعي جاهدين الى تزويد الأطفال بالمعرفة والحكمة وقدرة التفكير التي تبعدهم عن سوء السبيل. وقالت إنه يجب مضاعفة الجهود على المستوى الدولي لجعل تضمين واقع العصر الحالي مشتملا على المبادئ والمتطلبات الخاصة بعلم أخلاق دولي جديد يتمحور بصورة خاصة حول استقلالية الشخص واحترام حقوق الأطفال، على النحو المحدد في الاتفاقية.

٩٢ - وأشارت الى أن رئيس الجمهورية اهتم، قبل وقت طويل من تسلمه السلطة، بالمشاكل الاجتماعية الرئيسية التي تعطل تطور المجتمع، وبصورة خاصة حالة الضيق لدى الأطفال، وبؤس النساء، ومأساة الشباب، وقد كتب مؤلفا بعنوان "الأسرة هي الحياة"، وأنشأ مؤسسة لإنقاذ أطفال الشوارع، وتلقينهم الوسائل الشريفة لكسب العيش بالإضافة الى مفهومي الكرامة والثقافة.

٩٣ - السيد سيلفستر (بليز): تحدث باسم الدول الإثنتي عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية وسورينام، فلفت الانتباه الى أن المجتمع الدولي أكد من جديد أنه يجب حماية حقوق الأطفال بصورة خاصة، باعتبارهم فئة اجتماعية شديدة الضعف. فحتى لو كانوا ينضجون، لأسباب مختلفة، بأسرع مما في الماضي، يبقى أنهم أطفال على المستويات البيولوجية والعقلية والثقافية والعاطفية. وذكر أن مؤتمر القمة العالمي لحقوق الإنسان، الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٣، كان محقا في التحدث من جديد عن مبدأ "الأطفال أولا". وأعلن أن الدول الأعضاء في الجماعية الكاريبية وسورينام، وهي بعض من الدول الـ ١٦٧ الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل، تحث، بقوة، البلدان التي لم تنضم بعد الى هذا الصك أن تقوم بذلك ليصبح مصادقا عليه عالميا قبل العام ٢٠٠٠. وأضاف أن العالم يشهد مذهولا، رغم كل الجهود التي تبذل، الانتهاكات الصارخة للحقوق الأساسية للأطفال التي تتمثل في الاعتداءات الجنسية والدفع الى البغاء، والأشكال الأخرى من استغلال عمل الأطفال، الى جانب الآثار التي يتركها لديهم الاتجار بالمخدرات. وأضاف أنه ينبغي تقديم خدمات استشارية الى الدول الأطراف بغية مواءمة قوانينها الوطنية مع أحكام الاتفاقية.

٩٤ - واعتبر أن مصير الأطفال الذين يعيشون في ظروف شديدة الصعوبة نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية، وحتى بيئية، والنزاعات المسلحة، والإرهاب، والعنف الذي تحركه الكراهية وعدم التسامح خلال الاضطرابات الأهلية، تستحق اهتماما خاصا من المجتمع الدولي. وقال إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وسورينام تدعم بقوة توصيات لجنة حقوق الطفل التي تستهدف تحسين المعايير القائمة بغية

(السيد سيلفستر، بليز)

كفالة الحماية الفعالة للأطفال في حالات النزاع المسلح، والمساعدة على شفائهم الجسدي والنفسي، الى جانب إعادة إدماجهم اجتماعيا؛ وإنها تحث جميع أطراف النزاعات مساندة المحاولات التي ترمي الى إنشاء "ممرات السلم" و "أيام حرم" من أجل إتاحة الفرصة أمام تمرير المساعدات الإنسانية وإجلاء الأطفال من مناطق النزاع؛ وهي تحث أيضا على إيلاء أحكام قرار الجمعية العامة ١٥٧/٤٨ المتعلقة بحماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، ما تستحقه من اهتمام. وقال إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وسورينام تلاحظ بقلق شديد أن الأطفال هم الذين يحاربون في بعض الحالات، وأنها، لذلك، مسرورة بتعيين الخبير المكلف بدراسة أثر النزاعات المسلحة على الأطفال، وأنها أحاطت علما بمسودة البروتوكول الاختياري، المتعلق بمشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة وعلى استعداد لدراسة أي صك يمكن أن يقدمه فريق العمل المكلف بوضعه الى الجمعية العامة ليوصيها باعتماده.

٩٥ - وأعلن أن الدول الأعضاء في الجماعية الكاريبية وسورينام قد أيدت القرار ١٣٦/٤٨ بشأن محنة أطفال الشوارع، والقرار ١٥٦/٤٨ بشأن ضرورة اتخاذ تدابير دولية لمنع بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية وأنها تلقت بارتياح التقرير المؤقت الذي وضعه المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عملا بالقرار ١٥٦/٤٨ (A/49/478)، وهو تقرير يتضمن أمثلة مروعة عن انتهاك حقوق الأطفال.

٩٦ - ودعا الى إيلاء المزيد من الاهتمام للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تعيق رفاهية الأطفال لأن الحكومات تعجز أحيانا عن تخصيص الموارد اللازمة للخدمات الاجتماعية نتيجة لآثار برامج التكييف الهيكلي وللصعوبات المرتبطة بعدم مؤاتاة النظام التجاري الدولي ومشكلة الديون. ورأى أن هذه الأسباب، رغم صحتها، يجب ألا تحجب واجب المجتمع والحكومات في الدفاع عن مصالح الأطفال. وذكر أنه ينبغي إعطاء الأولوية للتدابير التي ترمي الى تخفيف المشاكل الهيكلية التي لا ينجم عنها إلا تفاقم حالة الأطفال.

٩٧ - وأضاف قائلا إن من شأن توفير تعليم أفضل وزيادة توعية الجمهور بحقوق الطفل أن يساعدا على مكافحة المشاكل الخاصة التي يعانيها الكثير من الأطفال. وأعلن أن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وسورينام تحث، لذلك، الجمعية العامة على اتخاذ قرارات تكلف بموجبها إدارة الإعلام بزيادة التعريف بمحنة الأطفال. وذكر أن الموارد الجماعية وكفاءات المؤسسات والأجهزة التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وغيرها من المنظمات غير الحكومية، ينبغي أن تستخدم لتحسين متابعة مشاكل الأطفال وتحليلها والتعريف عنها بطريقة أفضل. وأنهى كلمته قائلا إن البلدان الأعضاء في الجماعية الكاريبية وسورينام تنتظر باهتمام شديد تجسيد التوصيات التي وضعتها لجنة حقوق الطفل بشأن تقديم الخدمات الاستشارية وتدريب الأفراد العسكريين والمسؤولين عن تطبيق القوانين، والخدمات الاجتماعية، والمحاكم الخاصة بالأطفال.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٤٥